نسبة رسالة في أصول الفقه للحسن العكبري (ت ٤٢٨هـ)

عرض ونقد وتقويم

إعداد:

د. محمد طارق علي الفوزان

الأستاذ المساعد بقسم الفقه وأصوله

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الملخص:

الفكرة الرئيسة: البحث في نسبة كتاب (رسالة في أصول الفقه) الذي طبع منسوبا لأبي على الحسن بن شهاب العكبري (ت ٤٢٨) من خلال عرض النسبة ونقدها وتقويمهما بتحرير النسبة لمؤلفها الصحيح، وتكمن **أهميّة البحث:** في أنّه جاء كاشفا عن النسبة الصحيحة لمؤلفها، وتزييف النسبة التي طبع عليها الكتاب، وفي ذلك جواب على ما شاع في الألسن من التشكيك في النسبة بدراسة علمية أكاديمية، و**أسئلة البحث** هي: هل نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨) صحيحة؟ ومن أين جاءت هذه النسبة؟ وما النسبة الصحيحة؟ **وهدف البحث:** الكشف عن النسبة الصحيحة لكتاب (رسالة في أصول الفقه)، مع إقامة البرهان على ذلك، ودفع قول من نسبة الكتاب لغير مؤلفه الصحيح، **واستعملت في هذا البحث منهج:** النقد والتحليل والاستقراء، **وأبرز النّتائج التي توصّلت إليها:** نسبة الكتاب لمؤلفه الصحيح، وتخطئة نسبته: لأبي علي الحسن بن شهاب العكبري المتقدم وفاة (ت ٤٢٨)، وأنه يكثر الخلط بينهما، والاستدلال على الحقبة التي عاش فيها المؤلف وأنه من علماء القرن السابع، وأن من جملة مصادره التي أفاد منها: (الجدل) لابن عقيل، إضافة للعدة وروضة الناظر، وأن النسخة الخطية الفريدة المتأخرة للكتاب فيها سقم يوجب تصويب النص من خلال فهم السياق والرجوع إلى المصادر، وقد توبعت النسخة الخطية على ذلك في مطبوعات الكتاب.

الكلمات المفتاحيّة: رسالة في أصول الفقه، العكبري، الحسن العكبري، أبو علي العكبري، أصول الفقه، نسبة الكتاب.

Abstract

Main idea: Researching the attribution of the book (A Message on the Principles of Jurisprudence) which was printed as attributed to Abu Ali al-Hasan bin Shihab al-Akbari (d. 428) by presenting the attribution, criticizing it, and evaluating them by clarifying the attribution to its correct author. The importance of the research lies in the fact that it revealed the correct attribution to its author, and the falsification of the attribution on which the book was printed. This is an answer to what has been spread in tongues of doubting the attribution through an academic scientific study. The research questions are: Is the attribution of the book to al-Hasan al-Akbari (d. 428) correct? Where did this attribution come from? What is the correct attribution? The aim of the research: to reveal the correct attribution of the book (A Message in the Principles of Jurisprudence), with establishing evidence for that, and to refute the statement of those who attribute the book to other than its correct author. In this research, I used the method of: criticism, analysis and induction, and the most prominent results that I reached: attributing the book to its correct author, and erroneous attribution: to Abu Ali al-Hasan bin Shihab al-Akbari, who died (d. 428), and that there is a lot of confusion between them, and evidence of the era in which the author lived and that he was one of the scholars of the seventh century, and that among the sources from which he benefited: (Al-Jadal) by Ibn Aqil, in addition to Al-Adda and Rawdat al-Nazir, and that the unique late manuscript copy of the book has a defect that requires correcting the text by understanding the context and referring to the sources, and the manuscript copy was followed up on that in the book's printed editions. Keywords: A Message in the Principles of Jurisprudence, al-Akbari, al-Hasan al-Akbari, Abu Ali al-Akbari, Principles of Jurisprudence, attribution of the book.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن القرن الخامس وإن كان من القرون المتأخرة بالنسبة للتصنيف في العلوم الإسلامية عموماً إلا أن الأمر يختلف في علم أصول الفقه خاصة؛ ذلك أن التصانيف التي وصلتنا قبل هذا القرن لا تتجاوز أصابع اليد.

ومن هنا كانت العناية بمصنفات القرن الخامس مهمة للغاية؛ إذ تعطي تصورا جيدا حول بدايات التصنيف في هذا الفن، فاحتفى المختصون بما طبع من مؤلفات تلك الحقبة، ومنها: **رسالة في أصول الفقه منسوبة للحسن بن شهاب العكبري (ت ٤٢٨)**، إلا أن التشكيك في نسبته للحسن العكبري لم يزل ملازما لذكر تلك الرسالة مذ طبعت منسوبة إليه، فكم يطرق الأسماع نفي هذه النسبة والتوقف فيها، ومع ذا لم أقف على من بحث المسألة بحثا علميا مدعِما نفي الكتاب للحسن العكبري بالدليل، ومسترشدا على المؤلف الحقيقي للكتاب، فرغبت كشف هذه المسألة من خلال عرض النسبة التي اشتهرت، ونقدها، ثم تحرير النسبة لمؤلفها الصحيح. فأسأل الله الإعانة والتوفيق والسداد. والحمد لله رب العالمين.

- **أهمية الموضوع:**

١) اتصال البحث بمتن دراسي كثر تداوله في الحلقات العلمية، وتناوله الشيوخ شرحاً وبياناً.

٢) تضمن البحث جوابٍ إشكال كثر الخوض فيه من غير أن يتصدى له بدراسة –فيما أعلم– وهو: التشكيك في نسبة الكتاب للحسن العكبري.

٣) تصحيح نسبة الكتاب لمؤلفه الصحيح ينتج عنه تزييف كثير من النتائج التي بنيت على نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨) وما يتصل بذلك من كون الرسالة أول كتاب أصولي حنبلي يصلنا.

٤) اشتمال الدراسة على كشف شيء من حال المصنف الحقيقي للرسالة مما لم تحوه كتب التراجم، كما حوت الدراسة بيان مصدر من مصادر المؤلف المهمة مما لم يتطرق له قبل.

٥) اندراج الدراسة ضمن الدراسات النقدية التحليلية، وهي من أهم أنواع الدراسات؛ إذ تكسب الباحث والقارئ ملكة مهمة من أدوات البحث العلمي.

- **أسئلة البحث:**

١) هل كتاب (رسالة في أصول الفقه) المنسوبة لأبي علي الحسن بن شهاب العكبري (ت ٤٢٨) صحيحة النسبة إليه؟

٢) ومن أين جاءت هذه النسبة؟

٣) وما تحرير النسبة الصحيحة للكتاب؟

- **أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى كشف النسبة الصحيحة لكتاب (رسالة في أصول الفقه)، مع إقامة البرهان على ذلك، ودفع قول من نسبة الكتاب لغير مؤلفه الصحيح.

- **الدراسات السابقة:**

لم أقف على من بحث نسبة الكتاب لمؤلفه إلا ما جاء في مقدمة تحقيق طبعتي الكتاب، وهذه الدراسة مكملة لما جاء فيهما، ولهذا جعلت المبحث الأول في وصف طبعات الكتاب وما اعتمد عليه محققوا الكتاب من نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨)، ثم المبحث الثاني في نقد ما ذهبا إليه، ثم الثالث في تحرير النسبة الصحيحة، ولولا فضل المحققين الكريمين في إخراج الكتاب ونشره وإبرازه للناس، لما وقفنا على خبره، فضلا عن البحث في تحرير نسبة الكتاب لمؤلفه، فلهما سابق الفضل، والله المسؤول أن يثيبهما جزاء ما قدما، ويرفع قدرهما، وما ورد في هذا البحث من نقد النسبة التي ذهبا إليها جارٍ في ميزانهما بإذن الله.

- **حدود البحث:**

ينحصر البحث في عرض رأي من ذهب إلى نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨)، ونقد تلك النسبة، ثم تقويمها ببيان النسبة الصحيحة بدليلها.

- **منهج البحث:**

١) استعملت منهج النقد والتحليل والاستقراء للخلوص إلى نتائج موضوعيا، مراعيا أدب النقد، وأخلاق البحث العلمي.

٢) وثقت النصوص إلى مصادرها بذكر اسم المرجع والجزء والصفحة، مراعيا التوثيق من المصادر المتقدمة ما أمكن.

٣) حرصت على سلامة الأسلوب والإملاء واستعمال علامات الترقيم والتفقير المعين على فهم النص.

٤) قسمت البحث إلى مباحث ومطالب، وختمته بخاتمة وفهرس للمراجع.

- **خطة البحث:**

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وذلك على النحو التالي:

أما المقدمة: فقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسئلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: عرض نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تاريخ طباعة الكتاب، ووصف طبعاته.

المطلب الثاني: وصف النسخة الخطية للكتاب.

المطلب الثالث: أدلة نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨).

المبحث الثاني: نقد أدلة نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نقد الدليل الأول.

المطلب الثاني: نقد الدليل الثاني.

المبحث الثالث: تقويم نسبة الكتاب إلى مؤلفه الصحيح، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: محددات نسبة الكتاب إلى المؤلف الصحيح.

المطلب الثاني: الطريق الأول لنسبة الكتاب إلى المؤلف الصحيح.

المطلب الثالث: الطريق الثاني لنسبة الكتاب إلى المؤلف الصحيح.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وفهرس بأهم بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول

عرض نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨هـ)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تاريخ طباعة الكتاب، ووصف طبعاته

الطبعة الأولى للكتاب:

طبع الكتاب أول ما طبع سنة ١٤١٣ هـ، بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، توزيع المكتبة المكية والمكتبة البغدادية، ثم طبع في دار الأصول العلمية بتركيا سنة ١٤٤٤ هـ، طبعة مصححة منقحة.

واستغرقت المقدمة الدراسية حوالي عشرين ورقة[١]، ترجم فيها للمؤلف –الذي نسب الكتاب إليه وهو الحسن العكبري (ت ٤٢٨)– في إحدى عشرة ورقة[٢]، ودرس الكتاب في خمس ورقات، **تطرق خلالها لاسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه والباعث على تأليفه كل ذلك في ورقة ونصف**[٣]، ولمصادره في ورقتين[٤]، والباقي في ترتيب الكتاب وأشار إشارة سريعة إلى نقود المؤلف في رسالته لما يسوقه من أقوال أحيانا[٥].

وتتابع الناس على نسبتها للحسن العكبري تبعا للمحقق بعد ذلك كما في المدخل المفصل للشيخ بكر أبو زيد[٦]، والمذهب الحنبلي للدكتور عبد الله التركي[٧]، والمنهج

---

(١) انظر: الرسالة من (ص/٩) إلى (ص/٣٢).

(٢) انظر: الرسالة من (ص/٩) إلى (ص/١٩).

(٣) انظر: الرسالة (ص/٢٠،٢١).

(٤) انظر: الرسالة (ص/٢٢–٢٤).

(٥) انظر: الرسالة (ص/٢٤–٢٦).

(٦) انظر: المدخل المفصل (٢/٩٤١، ٩٦٩، ١٠٧٠).

(٧) انظر: المذهب الحنبلي (٢/٧٠، ٧١).

الفقهي العام لعلماء الحنابلة للدكتور عبد الملك دهيش[١]، ومعجم مصنفات الحنابلة للدكتور عبد الله الطريقي[٢]، ومن اشتغل بتحقيق الكتاب.

الطبعة الثانية للكتاب:

ثم طبع الكتاب بعد ذلك سنة ١٤٣١ هـ في وزارة الأوقاف بالكويت (مكتب الشؤون الفنية)، من غير تسمية لمحقق، واستفادتهم من طبعة د. موفق ظاهرة، حتى أنهم نسبوا الكتاب إلى من نسب د. موفق الكتاب إليه، **غير مدللين على هذه النسبة**، بل شرعوا في إيراد المتن مباشرة بعد الاستفتاح والترجمة لمن نسبوا الكتاب إليه في ورقتين.

الطبعة الثالثة للكتاب:

ثم طبع الكتاب أخيرا سنة ١٤٣٨هـ بتحقيق الدكتور الفاضل بدر بن ناصر السبيعي، عن دار لطائف في الكويت وأروقة في الأردن، واستغرقت المقدمة الدراسية حوالي خمس عشرة ورقة[٣]، ترجم فيها للمؤلف –الذي نسب الكتاب إليه وهو الحسن العكبري (ت ٤٢٨)– في ورقة[٤]، وتكلم عن **نسبة الكتاب لمؤلفه والنقلة عنه، والانتصار إلى أن مؤلفه أبو علي العكبري في ست ورقات**[٥]، ثم بين منهجه في التحقيق، والطبعات السابقة، ووصف النسخة الخطية في خمس ورقات[٦].

المطلب الثاني: وصف النسخة الخطية للكتاب[٧]

---

(١) انظر: المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة (ص/٢٧٣).

(٢) انظر: معجم مصنفات الحنابلة (٢/٢٥).

(٣) انظر: الرسالة من (ص/٥) إلى (ص/٢١) ط. السبيعي.

(٤) انظر: الرسالة من (ص/٩) إلى (ص/١٠) ط. السبيعي.

(٥) انظر: الرسالة (ص/١٠– ١٦) ط. السبيعي.

(٦) انظر: الرسالة (ص/١٧– ٢١) ط. السبيعي.

(٧) حرصت على الوقوف على النسخة الخطية، ووصفها من خلال الاطلاع عليها، غير معتمد على ما ذكره محققوا الكتاب زيادة في التوثق.

ليس للكتاب إلا نسخة خطية فريدة متأخرة جدا، تقع ضمن مجموع برقم (٣٤٥)، وهي الرسالة الرابعة في المجموع، من لوحة (٦٣ أ) إلى (٧١ ب) في تسع ألواح.

جاء على غلاف الرسالة: " هذه رسالة في أصول الفقه للشيخ الإمام أبي علي الحسين بن شهاب العكبري الحنبلي "، وفي فاتحتها: " قال الشيخ الإمام العلامة أبو علي الحسين بن شهاب العكبري الحنبلي "، وفي آخرها: " انتهت كتابة هذه الرسالة المفيدة في هذا الفن، بقلم الفقير إلى مولاه الغني عبدالله بن خلف بن دحيان الحنبلي، لطف الله به، وفتح عليه، وعفى عنه ووالديه وأشياخه وإخوانه المسلمين، شعبان ليلا سنة ١٣٣٣ ".

المطلب الثالث: أدلة نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨)

أولاً: أدلة الدكتور موفق عبد القادر:

تقدم أن الدكتور موفق نسب الكتاب إلى أبي علي الحسن بن شهاب بن[١] الحسن العكبري (ت ٤٢٨ هـ) في غلاف الكتاب ثم في مقدمته لتحقيقه[٢]، بل احتفى بالمصنف وبتقدم وفاة المصنف فقال: " إن هذه الرسالة تعد من المؤلفات المتقدمة في علم أصول الفقه فإن أبا يعلى توفي سنة (٤٥٨ هـ)، على حين أن أبا علي الحسن العكبري مؤلف هذه الرسالة توفي سنة (٤٢٨ هـ)، فنشر هذا الكتاب يعطينا فكرة عن نشأة علم أصول الفقه عند الحنابلة وعن أسلوب تفكيرهم في الكتابة ... " إلى آخر ما قال[٣]، ثم بعد ذلك ترجم للحسن العكبري (ت ٤٢٨)، وعقد أثناء دراسته للكتاب بحثا سماه **(تسمية الكتاب وصحة نسبته إلى المصنف والباعث على تأليفه)**، إلا أنه لم يتكلم عن نسبة للكتاب للحسن العكبري أو يدلل عليه إلا بقوله: " جاء في لوحة العنوان: (هذه رسالة في أصول الفقه للشيخ الإمام أبي علي **الحسين** بن شهاب

---

(١) سقطت (بن) من صفحة العنوان في طبعة د. موفق، لكنها مثبتة في ترجمته في المصادر وفي الترجمة التي ساقها المحقق (ص/٩).

(٢) انظر: الرسالة (ص/٦).

(٣) انظر: الرسالة (ص/٧) بتصرف واختصار.

العكبري)، **والمعروف أنه الحسن لا الحسين** كما جاء اسمه في كافة المصادر التي ترجمت له، والظاهر أن الناسخ يصحف (الحسن) إلى (الحسين) كلما كتبها فقد ذكر (أبو الحسن التميمي) فقال: (أبو الحسين التميمي) "[١].

ثم قال: " ولم أقف على مصدر ذكر هذه الرسالة ضمن مؤلفات الإمام أبي علي العكبري، كما لم يذكروا اسم أي مصنف من مصنفاته، وإنما اكتفى ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة بالقول[٢]: (له المصنفات في الفقه والفرائض والنحو)، فالرجل من أهل الكتابة والتأليف في الفقه والفرائض والتأليف والنحو، وهذه الرسالة واحدة من مؤلفاته المختلفة "[٣].

فالخلاصة أن دليل النسبة عنده:

١- ما دون على غلاف النسخة الخطية، مع ملاحظة أن المدون (الحسين) لا (الحسن).

٢- ما ذكر في ترجمة الحسن العكبري من أن له تصانيف في الفقه والفرائض والنحو، مع ملاحظة أن كتابنا في أصول الفقه لا في هذه الفنون المذكورات.

ثانيا: أدلة الدكتور بدر السبيعي:

كان الدكتور السبيعي أكثر توسعا في بحث النسبة من الدكتور موفق -وإن وافقه في النتيجة-؛ لما طرأ بعد انتشار الكتاب بطبعته الأولى بتحقيق الدكتور موفق من التوقف والتشكيك في نسبته، فناقش الدكتور بدر في التحقيق الثاني للكتاب قول المشككين، وخلاصة ما ذهب إليه:

---

(١) انظر: الرسالة (ص/٢١) بتصرف من غير إخلال بل بجمع ما قاله في الحاشية مع ما قاله في الصلب. وانظر: حاشية (١) (ص/٣٥)، وحاشية (٣) (ص/٩٩).

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (٣/٣٤١).

(٣) انظر: الرسالة (ص/٢١).

أولا: الاستدلال على النسبة بدليل واحد فقط وهو: نقل ابن مفلح عن (ابن شهاب من أصحابنا) نقلين هما في رسالة العكبري المطبوعة.

ولم يتعرض المحقق إطلاقا إلى ما جاء على غلاف الرسالة لا استنادا عليه لنسبة الكتاب للمذكور، ولا توجيها لوقوع (الحسين) على الغلاف، وهو نسب الكتاب لـ (الحسن).

ثانيا: الرد على التشكيك بما حاصله:

١- عدم التسليم بأن الرسالة متأخرة عن عصر أبي الحسن العكبري؛ إذ كثير من مواضعها وافق فيه المتقدمين من الأصوليين كأبي يعلى والشيرازي والباجي، ومن ذلك جريانه على أن أحكام الفقه سبعة موافقة للشيرازي لا خمسة، وقد تفرد بأشياء كتعريف البلاغ في الحديث، وتعريف الصحيح بأنه ما طابق العقل والنقل.

٢- عدم وصف المؤلف بأنه من علماء الأصول لا يقتضي نفي ذلك عنه؛ فعدم النقل ليس نقلا للعدم.

٣- وجود عكبري آخر اسمه عبد الجبار يشترك مع الحسن العكبري في التأليف في الأصول لا يلزم منه أن تكون هذه الرسالة له، إنه لم يذكر لعبد الجبار كتابا باسم (المبسوط) وهو من تصنيف صاحب الرسالة محل البحث؛ فإنه أحال عليها في رسالته، بل لم يذكر له كتاب في الفقه.

٤- تشابه الرسالة مع روضة الناظر في مواضع يجاب عنه بتشابه الرسالة في مواضع أخرى بلغت سبعة وعشرين موضعا مع أبي يعلى.

المبحث الثاني

نقد أدلة نسبة الكتاب للحسن العكبري (ت ٤٢٨هـ)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نقد الدليل الأول

يتلخص مما تقدم أن الدكتور موفق لا دليل لديه على نسبة الكتاب للحسن العكبري إلا أن غلاف المخطوط وقع فيه (الحسين) وهو تصحيف (للحسن).

واستدل الدكتور على تصحيف (الحسن) إلى (الحسين) بأن الناسخ صحف في موضع واحد فقط (أبو الحسن التميمي) إلى (أبو الحسين التميمي)، وسيأتي أن هذا ليس تصحيفا من الناسخ، وإنما هو خطأ من مؤلف الكتاب تبع فيه ما وقع في بعض نسخ الجدل لابن عقيل، وهو ناقل عنه(١).

ثم إن المحقق رجع إلى ترجمة (أبو علي الحسن بن شهاب العكبري) مع أن الحسن هذا لم يذكر أنه من علماء الأصول أو أن له مصنفا فيه فضلا عن أن تكون هذه الرسالة المعينة له، بل المذكور –كما تقدم– أنه ألف في الفقه والفرائض والنحو، فلم لا يكون (أبو علي الحسين بن شهاب العكبري) هو الذي قال فيه ابن رجب: " أبو علي بن شهاب العكبري **متأخر**، ومن الناس من يظنه الحسن بن شهاب الفقيه صاحب ابن بطة وهو **خطأ عظيم** "(٢)، وهو أولى بالنسبة؛ لاحتمال أن يكون اسمه الحسين، بخلاف الذي ذكره المحقق فإن اسمه الحسن، ولما يأتي أن كتابنا كتاب متأخر لا متقدم، فلو تعينت النسبة لأحد الرجلين فهي أظهر في المتأخر.

المطلب الثاني: نقد الدليل الثاني

يتلخص مما تقدم أن الدكتور السبيعي اعتمد في نسبة للكتاب على دليل واحد فقط، وهو: نقل ابن مفلح عن (ابن شهاب من أصحابنا) نقلين هما في رسالة العكبري المطبوعة.

---

(١) انظر ما يأتي: (ص/١٥).

(٢) انظر: ذيل طبقات ابن رجب (٣٧٦/١).

والحسن العكبري وإن كان أبوه (شهاب) إلا أنه يعرف بأبي علي الحسن العكبري، أما ابن شهاب العكبري فهي شهرة للمذكور في كلام ابن رجب المتقدم قريبا، ويأتي مزيد تدليل على ذلك في المطلب الثاني من المبحث الثالث، فصار الدليل الذي استدل به على نسبة الكتاب للحسن العكبري هو عين ما يثبت عدم صحة نسبته إليه.

أضف إلى ذلك أن المحقق وفقه الله أكد في مواضع كثيرة أن الرسالة تتطابق كثيرا مع العدة لأبي يعلى، بل ذكر من منهجه في التحقيق (اعتماد العدة في مقابلة المخطوط)[١]، مع أن الحسن العكبري الذي نسب الكتاب إليه توفي في رجب سنة (٤٢٨ هـ)[٢]، والقاضي فرغ من العدة في ربيع الآخر من تلك السنة[٣].

قد يقال: القاضي هو الناقل عن الحسن العكبري لا العكس، والجواب: أن مما قرره المحقق أن (كثيرا من مواضع الرسالة وافق فيها المؤلف القاضي أبا يعلى)، وإذا تجاوزنا هذا لاحتمال حمله على محمل صحيح، يقال أيضا: من معالم منهج القاضي في العدة حرصه الشديد على تتبع أقوال الحنابلة ونسبتها إلى قائليها؛ لأنه يعد المدون الحقيقي لأصول الحنابلة؛ إذ لم يسبق إلى تدوين حنبلي أصولي تام، ولم يذكر الحسن العكبري في موضع واحد[٤]، فامتنع بذا أن يكون الحسن مستفيدا من القاضي، وامتنع عكسه، ويستحيل حصول التوافق الشديد بينهما مصادفة، فلم يبق إلا أنه عكبري متأخر عن القاضي، فصار هذا دليل من جملة أدلة نفي نسبة الكتاب للحسن العكبري.

وأما ما ذكره المحقق الكريم في رده على المشككين من أن عدم وصف المؤلف بأنه من علماء الأصول لا يقتضي أنه ليس كذلك: فهذا أمر مسلم بدهي، لكن بعد ثبوت نسبة الكتاب للمؤلف المذكور، وكذا ما ذكره من أن وجود وجود عكبري آخر اسمه

---

(١) انظر: الرسالة (ص/١٧) ط. السبيعي.

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢٩٨/٨).

(٣) انظر: العدة (١٦٣٦/٥).

(٤) انظر: أثر الحنفية الأصولي على القاضي أبي يعلى وجهوده في تتبع آثار الحنابلة الأصولية (ص/٣٤-٤٣).

عبد الجبار يشترك مع الحسن العكبري في التأليف في الأصول لا يلزم منه أن تكون هذه الرسالة له، فالأمر كذلك؛ إذ على كل من نسب الكتاب إلى مؤلف التدليل على ذلك، ثم لا يقدح في النسبة الاشتراك لكن بعد ثبوت النسبة بدليلها، وقد منع النسبة لعبد الجبار متمسكا بعدم ثبوت كتاب له باسم (المبسوط)، وصاحب رسالتنا ذكر في الرسالة أن له كتابا بهذا الاسم، وهذا المنع يقابل المحقق بعينه؛ فيقال: لم يثبت للحسن العكبري كتاب بهذا الاسم، وأيضا: ما ذكره من أن عبد الجبار لم يصنف في الفقه: غير مسلم؛ بل له تصنيف في الفقه على ما يأتي[١].

(١) انظر: (ص/٢٢).

المبحث الثالث

تقويم نسبة الكتاب إلى مؤلفه الصحيح

ليكتمل عقد النقد المتقدم على الوجه الأتم لابد من تلمس النسبة الصحيحة للكتاب إن لم يكن على جهة القطع فلا أقل من الظن، ولتحقيق ذلك لا بد من وضح محددات ترسم الطريق الصحيح للوصول إلى تلك النسبة، ثم سلوك طريق البحث عن المؤلف وفق تلك المحددات.

المطلب الأول: محددات نسبة الكتاب إلى المؤلف الصحيح

إن النسبة الصحيحة لأي كتاب لابد أن ترتكز بشكل رئيس على مخطوط الكتاب ومضمونه، فمنه يبدأ البحث عن مؤلفه، ونستطيع من خلال النظر في الكتاب الذي بين أيدينا لكتاب (رسالة في أصول الفقه) أن نحدد بعض الملامح المؤثرة في الكشف عن صاحب الكتاب فيقال:

المحدد الأول:

لا ريب أن مؤلف الكتاب حنبلي؛ ويدل على ذلك: ما جاء في غلاف الكتاب ومقدمة الناسخ من نسبة المؤلف للمذهب الحنبلي، ثم إن عناية مؤلف الرسالة بأقوال أحمد وأصحابه[١] دون غيرهم قاطعة بذلك، بل أبلغ من ذلك تصريحه بانتسابه للحنابلة حيث قال: " والتميمي من أصحابنا "[٢]، وقال: " مثل أن يعلل أصحابنا [ويريد الحنابلة] ... "[٣]، وقال: " فذهب أكثر أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة والشافعي إلى ... "[٤].

ونستفيد من هذه النقطة: حصر البحث عن المؤلف في نطاق علماء الحنابلة فحسب.

المحدد الثاني: مؤلف الكتاب حسب ما يؤخذ من غلافه: عكبري؛ حيث جاء في غلافه ومقدمة الناسخ: " للشيخ ... العكبري ".

---

(١) انظر: الرسالة (ص/٣٧، ٩١، ٩٩، ١٣١، ١٣٧).

(٢) انظر: الرسالة (ص/٩١).

(٣) انظر: الرسالة (ص/١٠٣).

(٤) انظر: الرسالة (ص/١٣٦).

وإذا تتبعنا الحنابلة العكبريين في كتب طبقات الحنابلة من أهل القرن الخامس فمن بعده نجد أنهم لا يخرجون عن ثمانية عشر بما وسعني من استقراء[١]، وهم:

١- أبو الحسين محمد بن هرمز العكبري (ت ٤٢٤ هـ).

٢- **أبو علي الحسن بن شهاب العكبري (ت ٤٢٨ هـ).**

٣- محمد بن عبد الله الخياط العكبري (ت ٤٣٩ هـ).

٤- عبد الله بن عبد الله بن عبيد الله العكبري (ت ٤٦١ هـ).

٥- جابر بن ياسين العكبري (ت ٤٦٤ هـ).

٦- أبو الحسن علي بن الحسين العكبري (ت ٤٦٨ هـ) المعروف بـ (ابن جَدًّا).

٧- علي بن محمد بن الفرج البزار العكبري (ت ٤٧٣ هـ) المعروف بـ (ابن أخي نصر).

٨- أبو علي يعقوب بن إبراهيم العكبري البزربني (ت ٤٨٦ هـ).

٩- أبو بكر محمد بن علي بن الحسين العكبري (ت ٤٩٣ هـ).

١٠- عبد الله بن جابر بن ياسين العكبري (ت ٤٩٣ هـ).

١١- أبو الحسن علي بن محمد العكبري (ت ٤٩٤ هـ) المعروف بـ (ابن زفر).

١٢- أبو ياسر محمد بن عبيد الله العكبري (ت ٤٩٦ هـ).

١٣- **أبو المواهب الحسين بن محمد العكبري (القرن الخامس[٢]).**

١٤- عبد الله بن المبارك بن الحسن العكبري (ت ٥٢٨ هـ) المعروف بـ (ابن النبال).

١٥- أبو عبد الله محمد بن عثمان العكبري (ت ٥٩٩ هـ).

---

(١) انظر: طبقات الحنابلة (٥٨٢/٣)، ذيل طبقات الحنابلة (٢٦٤،٢٦٣/٥)، السحب الوابلة (١٣٣٦/٣)، المقصد الأرشد (٣٥٠،٣٤٩/٣)، الجوهر المنضد (ص/٢٠٣)، المنهج الأحمد (١٨٣،١٨٢/٦)، النعت الأكمل (ص/٤٥٦-٤٧١)، مختصر طبقات الحنابلة (ص/٢٢١-٢٢٧)، معجم مصنفات الحنابلة (٩٩،٩٨/٨).

(٢) انظر وفاته في: مقدمة تحقيق د. الخشلان لرؤوس المسائل الخلافية لأبي المواهب (٢٠/١-٢٢).

١٦- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ).

١٧- أبو علي ابن شهاب العكبري (القرن السابع -كما سيأتي-).

١٨- أبو محمد عبد الجبار بن عبد الخالق العكبري (ت ٦٨١ هـ).

المحدد الثالث:

ينقل المؤلف في رسالته تصريحاً عن: ابن شاقلا (ت ٣٦٩ هـ)، وأبي الحسن التميمي (ت ٣٧٠ هـ)، فيكون صاحبنا متأخرا عنهم.

ونستفيد من هذا: أن المؤلف من طبقة متأخرة عن هذه الطبقة.

المحدد الرابع:

معرفة **الكتب التي أفاد منها مصنف الرسالة -مما لم ينص عليه- من أهم المحددات للحقبة الزمنية التي عاش فيها مصنف رسالتنا، فمن مصادره:**

الأول: اعتمد مصنف الرسالة اعتمادا كبيرا على العدة لأبي يعلى (ت ٤٥٨هـ)، بل جل الرسالة مستفاد منه، وظهور ذلك وبيان محقق الرسالة له[١] أغنى عن ذكر شواهده.

الثاني: استفاد المؤلف في رسالته من الجدل لابن عقيل (ت ٥١٣ هـ) في مواضع كثيرة فيما يبدو[٢]، وأعظم الدلائل على ذلك: أن المؤلف[٣] نقل قولا عن التميمي وسماه بـ (أبي الحسين التميمي) وصوابه (أبو الحسن)، وهو بالياء (أبو الحسين) في

---

(١) انظر: الرسالة (ص/١١، ١٤، ١٥، ١٧) ت. السبيعي.

(٢) انظر: الرسالة (ص/٤٧) وقارنه بالجدل (ص/٢٤٨)، الرسالة (ص/٥٩،٦٠) وقارنه بالجدل (ص/٢٥٥،٢٥٦)، الرسالة (ص/٦٠،٦١) وقارنه بالجدل (ص/٢٥٩،٢٦٠)، الرسالة (ص/٦٥) وقارنه بالجدل (ص/٢٧٣،٢٧٤)، الرسالة (ص/٦٩-٧١) وقارنه بالجدل (ص/٢٨١،٢٨٢)، الرسالة (ص/١٣٤-١٣٨) وقارنه بالجدل (ص/٢٧٠،٢٧١)، الرسالة (ص/١٣٩-١٤١) وقارنه بالجدل (ص/٢٦٨،٢٦٩).

(٣) انظر: الرسالة (ص/٩٩).

جدل ابن عقيل، ثم إن هذا النقل مما تفرد به ابن عقيل فليس هو في العدة ولا التمهيد[١]. وهذه المواضع ربما تقدر بسدس الكتاب.

الثالث: استفاد المؤلف من روضة الناظر لابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) في مواضع كثيرة فمن ذلك:

١- من (ص/٧٣) إلى (ص/٧٦) من الرسالة، منقول بالنص مع الحذف من روضة الناظر، ويتضمن: تعريف التكليف لغة واصطلاحا، والاستشهاد عليه ببيت شعر، وانقسام شروطه إلى ما يرجع إلى المكلف والمكلف به، وتعريف العزيمة لغة واصطلاحا، والاستشهاد عليه بالقرآن، وتعريف الرخصة لغة واصطلاحا، والاستشهاد عليه بكلام العرب[٢].

٢- وكذلك من (ص/٨٠) إلى (ص/٨٦) من الرسالة، ويتضمن أضرب الاجتهاد من تحقيق المناط وتنقيح وتخريجه، تعريفا وتمثيلا وشرحا وتفصيلا[٣]. وهذا والذي سبقه من النقل عن الروضة ربما يقدر بتسع الكتاب.

وهذه التراكيب جميعها على هذا الوجه: لا يمكن -قطعا- أن يتوارد عليه اثنان إلا بنقل أحدهما عن الآخر، وظاهر أن رسالة العكبري عامتها نقل، وليس فيها من التصرف ما في روضة الناظر، أضف إلى ذلك أن السياق مبسوط في الروضة، مختصر في الرسالة مما يعني ضرورة استفادة صاحب الرسالة من الروضة لا عكسه.

فيتحصل مما تقدم أن مؤلف رسالتنا معاصر لابن قدامة أو متأخر عنه لا محالة[١].

---

(١) انظر: الجدل (ص/٢٧٨).

(٢) انظر: روضة الناظر (١/١٥٣، ١٥٤، ١٨٨، ١٨٩).

(٣) انظر: روضة الناظر (٢/١٤٥- ١٥٠). وانظر: المستصفى (ص/٨٢) فيحتمل رجوع المؤلف إليه أيضا إضافة للروضة، لا أنه رجع إليه دون الروضة؛ لأن تقسيم المؤلف مطابق للروضة، وهو ليس في المستصفى.

إذا تقرر ما تقدم من المحددات: بقي أمامنا طريقان:

الطريق الأول: أن يضاف محدد خامس، وهو اعتبار ما ورد في المخطوط من اسم المؤلف، بعد أن اعتبرنا النسبة.

الطريق الثاني: أن نهدر ما ورد في النسخة الفريدة من اسم المؤلف (= الحسين بن شهاب)، مكتفين باعتبار النسبة (= العكبري)، ويعلل ذلك باحتمال كون الناسخ الأول: نسبه للعكبري أو لعكبري، ثم جاء ناسخنا أو من نقلت عنه النسخة فنسبها لأشهر العكبريين، وهو: أبو علي الحسن بن شهاب العكبري، لكن نضطر حينئذ إلى القول بوقوع تصحيف في اسم (الحسن) إذ رسمه الناسخ (الحسين)، ونكون سلكنا مسلكا كمسلك الدكتور موفق، وإن خالفناه في النتيجة، وخالفناه في استدلاله على ذلك بأن المؤلف من عادته تصحيف (الحسن) إلى (الحسين).

فسأعقد مطلبين أسلك في كل مطلب طريقاً في إثبات النسبة.

المطلب الثاني: الطريق الأول لنسبة الكتاب إلى المؤلف الصحيح

إذا اعتبرنا ما جاء في غلاف الكتاب ومقدمة ناسخه أن المؤلف هو: **أبو علي الحسين بن شهاب العكبري.**

فنستبعد حينئذ جميع من تقدم؛ لعدم اشتراكهم مع المذكور في شيء من الصفات البتة، ويستثنى من ذلك:

- أبو علي الحسن بن شهاب العكبري (ت ٤٢٨ هـ).

وهذا هو الذي نسب محققوا الكتاب الكتاب إليه، ولا يصح ذلك؛ إذ لم ينقل عنه اشتغال بأصول الفقه أو تصنيف فيه، ثم إن اسمه (الحسن) ومؤلف الرسالة اسمه

---

(١) من العبارات اللافتة التي استعملها المصنف [(ص/١٠٢)]: وصف (سؤال القلب) بأنه (من ألطف الأسئلة)، وقد نقله الشيرازي في الملخص (ص/٦٨٤) عن أبي علي الطبري (ت ٣٥٠)، ولم يتبين لي من أين وقعت لمصنفنا، وليست من الألفاظ الدائرة. وانظر: المقترح (ص/٣٥٥).

ومنها أيضا قوله: " والحكم المختلف فيه يحتاج إلى ذكر خمسة أشياء: المذهب، والدليل عليه، ومذهب المخالف، والدليل عليه، والجواب عنه ". انظر: الرسالة (ص/١٤٢).

(الحسين) كما في المخطوط، ولا شيء يوجب صرف ما في المخطوط عن ظاهره خاصة مع ما سيأتي.

ثم ما تقدم في محدد الحقبة الزمنية من إفادة صاحب الرسالة من العدة وابن عقيل وابن قدامة أعظم شاهد وبرهان على نفي نسبة الكتاب لأبي علي الحسن العكبري (ت ٤٢٨هـ)، الذي يكثر الخلط بينه وبين أبو علي ابن شهاب العكبري، الذي تأتي الكتاب إليه؛ فإن مؤلف رسالتنا معاصر أو متأخر عن ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) ضرورة.

- **أبو المواهب الحسين بن محمد العكبري (القرن الخامس).**

وهذا يشترك مع مؤلف الرسالة بالاسم الأول فكلاهما (الحسين)، لكن يختلف عنه في الكنية واسم الأب؛ فلا يلتبس حينئذ به، لا سيما مع شهرة أبي المواهب وكثرة النقل عنه وتسميته في النقول بأبي المواهب، إضافة لما تقدم من عدم انطباق محدد الحقبة الزمنية عليه.

- **أبو علي ابن شهاب العكبري (القرن السابع -كما سيأتي-).**

وهذا تنطبق كنيته على كنية مؤلف الرسالة، واسم أبيه باسم أبيه، لكن بقي الاسم الأول فمؤلف الرسالة اسمه الحسين، وهذا جهلنا اسمه الأول؛ إذ قال ابن رجب في ترجمته:

" أبو علي ابن شهاب العكبري، صاحب كتاب (عيون المسائل)، متأخر، ونقل من كلام القاضي [(ت ٤٥٨ هـ)]، وأبي الخطاب [(ت ٥١٠ هـ)]. كأنه من ولد [أبي علي الحسن] بن شهاب المتقدم [في الوفاة (ت ٤٢٨ هـ)]. ما وقفت له على ترجمة. ومن الناس من يظنه **الحسن بن شهاب** الكاتب الفقيه صاحب ابن بطة، **وهو خطأ عظيم**

"[١]، ويلاحظ أن ابن رجب تنبه لوقوع كثير من الناس[٢] في الخلط بين ابن شهاب المتقدم والمتأخر وهو ما وقع لمحقق الرسالة حيث نسبه للمتقدم.

فانطلقت في البحث عن هذا العلم من ترجمة ابن رجب لعلي أظفر بما يثبت نسبة الكتاب إليه مستغنيا عن كشف اسمه الأول، وقد حصل ذلك بتوفيق الله، ويتضح ذلك بعد بيان مقدمة، وهي:

أن العكبري الذي ترجم له ابن رجب وذكر أن له كتابا باسم (عيون المسائل) كثر النقل عنه جدا في كتب الحنابلة الفقهية، بل قد لا يخلو كتاب مطول من كتب القرن الثامن فما بعده من النقل عنه، وإذا نقلوا عنه سمَّوا مؤلفه بـ (ابن شهاب).

إذا تقررت هذه المقدمة من أن (**ابن شهاب**) يراد به صاحب (عيون المسائل) في كثير من النقول يقال:

نقل ابن مفلح في أصوله عن (ابن شهاب) في موضعين نقلين هما في الكتاب الذي نحن بصدد الكلام في نسبته:

١- **قال ابن مفلح:** " مفهوم الغاية –نحو: حتى تنكح زوجا غيره– أقوى من الشرط؛ فلهذا قال به [أي مفهوم الغاية] من لا يقول به [أي مفهوم الشرط] كـ ... والتميمي – ذكره عنه **ابن شهاب** من أصحابنا– "[٣].

قلت: وقع في الكتاب الذي بين أيدينا: " ... أو تعلق بمد الحكم إلى غاية بصيغة (إلى) و (حتى)، كقوله تعالى: (حتى تنكح زوجا غيره)، (ثم أتموا الصيام إلى الليل)،

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٣٧٦/١). ونقل العليمي الترجمة بنصها عن ابن رجب. انظر المنهج الأحمد (١٠١/٣)، الدر المنضد (٢٣٩/١). وكذلك أشار ابن المبرد (ت ٩٠٩) لعيون المسائل نقلا عن ابن رجب انظر: معجم الكتب (ص/٧١).

(٢) وما زال الخطأ مستمرا إلى زماننا حتى بعد تنبيه ابن رجب عليه، فكم من محقق يحيل عند ورود اسم (ابن شهاب صاحب عيون المسائل) في الكتاب الذي يحققه على ترجمة الحسن العكبري، ولعل نسبة كتابنا محل البحث من شواهد ذلك.

(٣) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (١٠٩٣/٣، ١٠٩٤). وانقلب النقل على المرداوي في التحبير (٢٩٣٦/٦)، فنقل عن التميمي بواسطة ابن شهاب: إنكار مفهوم الغاية لا الشرط.

أو تعلق على شرط ... خلافا لأصحاب أبي حنيفة، وجماعة من أصحاب الشافعي، والتميمي من أصحابنا: ليس بحجة "[١]، لكن ليس فيه التصريح بأن التميمي قائل بمفهوم الغاية، بل على العكس يفهم من كلامه: أن التميمي لا يقول بالمفهوم عموما، أي: بجميع أنواعه، لا أنه يمنع مفهوم الشرط خاصة، ويدل على ذلك: أنه ذكره مع الحنفية، وإنكارهم للمفهوم مشهور، وأيضا: هذا الذي نسبه إليه القاضي أبو يعلى فعزا للتميمي عدم حجية دليل الخطاب جملة[٢]، لكن كأن ابن مفلح توهم أن الخلاف المحكي مختص بالمفهوم الأخير، وهو مفهوم الشرط، ولهذا لم يجد هذا النقل عن التميمي عند غير ابن شهاب.

٢- **وقال ابن مفلح أيضا:** " مذهب الصحابي ... إن لم يخالفه صحابي: فإن انتشر ولم ينكر: فسبق في الإجماع، وإن لم ينتشر فعن أحمد روايتان: إحداهما: حجة مقدمة على القياس، اختاره أبو بكر، والقاضي، و**ابن شهاب**"[٣].

قلت: وقع في الكتاب الذي بين أيدينا: " قول الصحابي الواحد ... [إن] لم يخالف غيره مع سماع الصحابة لقوله: فقد تبينا أن ذلك إجماع، وإن لم ينتشر ذلك في الصحابة: فهو حجة ... مقدم على القياس"[٤].

فتبين من نقول ابن مفلح وما جاء على غلاف المخطوط ومقدمة ناسخه أن مؤلف الرسالة هو: **أبو علي ابن شهاب العكبري صاحب كتاب (عيون المسائل)**. إلا أن اسمه الأول مجهول حسب ما في ترجمة ابن رجب له، واسمه الأول على ما في المخطوط (الحسين). وكنت أرجو الظفر بترجمة أو نقل عنه يتبين من خلاله اسمه الأول لتثبت نسبة الكتاب إليه ثبوتا لا مرية فيه ولا ريب.

---

(١) انظر: الرسالة (٨٩-٩١).

(٢) انظر: العدة (٤٥٥/٢). وانظر: الواضح (٢٦٧/٣). ونسب إليه أبو الخطاب وتابعه ابن قدامة: إنكار مفهوم الصفة بما يشعر أنه مثبت لبقية المفاهيم، وإن لم يلزم ذلك، ولم ينسب إليه شيء في مفهوم الشرط. انظر: التمهيد (١٩٠/٢، ٢٠٧)، روضة الناظر (١٣٤/٢).

(٣) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (١٤٥٠/٤).

(٤) انظر: الرسالة (١٣٩-١٤١).

وهنا بحثان يتممان البيان السابق:

المسألة الأولى: في أي حقبة عاش مؤلف الرسالة أبو علي ابن شهاب العكبري؟.

الجواب: يتبين ذلك بثلاث مقدمات:

المقدمة الأولى: ذكر ابن رجب في ترجمته –كما تقدم– أنه ينقل عن أبي الخطاب (ت ٥١٠ هـ) فهو متأخر في الولادة عنه أو معاصر له.

المقدمة الثانية: لم يترجم له ابن أبي يعلى في الطبقات، وقد توقف عند وفيات سنة (٥١٣ هـ)[١]، فوفاته متأخرة عن هذا التاريخ.

المقدمة الثالثة: أقدم نَقل وقفت عليه عن ابن شهاب هو نقل ابن تميم (ت قبل ٦٧٥ هـ)[٢] عنه؛ إذ قال في مختصره: " ... ذكرهما ابن شهاب في عيونه "[٣]، كما نقل عنه الحارثي (ت ٧١١ هـ) في شرح المقنع[٤].

فتكون وفاة ابن شهاب قبل سنة (٦٧٥هـ) وبعد سنة (٥١٣ هـ)، وهي فترة طويلة، لكن إذا انضم إليها ما تقدم من استفادة مصنف الرسالة من روضة الناظر لابن قدامة (ت ٦٢٠): انحصرت حقبته جداً.

المسألة الثانية: قال المؤلف في خاتمة الكتاب: " وعلى الله اعتمدنا في كتابنا هذا خوفا من الإكثار والسآمة، فمن أراد الاستيعاب في هذا العلم فعليه بالنظر **في كتابنا (المبسوط)**؛ فقد أودعناه أحكام الفقه وأصوله، ومذاهب الأصوليين، ودليلهم، والجواب عنه، بما هو شاف كاف إن شاء الله "[٥].

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق د. العثيمين للطبقات (٧٨/١).

(٢) راجع ما يتصل بوفاته في: مقدمة تحقيق مختصر ابن تميم (٣٩/١).

(٣) انظر: مختصر ابن تميم (٢٩١/٣).

(٤) انظر: شرح المقنع (٧٣/٤).

(٥) انظر: الرسالة (ص/١٤٢).

وأنبه إلى أن المؤلف لم يشر إلى أن رسالته مستلة من كتابه المبسوط خلافا لما قرره محقق الرسالة (ص/١٢، ٢٠) ط. السبيعي.

لكني لم أستطع الاستفادة من هذه المعلومة؛ إذ لم أقف في كتب الطبقات ومعاجم المصنفات الحنبلية على كتاب بهذا الاسم، عدا:

١- **ابن الزاغوني** (ت ٥٢٧) فقد سمى كتابه بذلك، وهو وإن لم يُذكر في ترجمته إلا أن الحارثي في شرح المقنع[١] نقل عنه، وكذلك المرداوي في الإنصاف[٢]، ولا تمكن نسبة الرسالة الأصولية إليه؛ إذا لا يوجد ما يدل على ذلك، ولا مانع من توارد مؤلِفَين على تسمية واحدة.

٢- نقل المرداوي في الإنصاف بواسطة ابن رجب -والنقل ثابت في بعض نسخ الإنصاف الخطية دون بعض كما أشار المحقق- عن كتاب سماه " شرح المبسوط " ونسبه لأبي جعفر العكبري[٣]، وهو تصحيف؛ فقد وقع في مطبوعة فتح الملك العزيز لابن البهاء وهو يفيد من الإنصاف: " أبو حفص العكبري "[٤]، ونقل ابن القيم في بدائع الفوائد شيئا مما انتقاه القاضي أبو يعلى من شرح أبي حفص العكبري على مبسوط الخلال[٥].

على أن الأقوى والأظهر أن يكون البسط صفة للكتاب لا علما عليه، ولا يبعد أن يراد به إذن: كتابه المشهور (عيون المسائل)، ومما قد يدل على ذلك: أن ابن مفلح نقل عن (آداب عيون المسائل)، وهذا مشعر بأن الكتاب يحوي أبوابا على طريقة من يذكر بابا في الأدب وبابا في الأصول ونحوه[٦]، وفي النقل عنه أيضا ما يفيد أنه حوى استدلال وحجاجا.

المطلب الثالث: الطريق الثاني لنسبة الكتاب إلى المؤلف الصحيح

---

(١) انظر: شرح المقنع (١٧٢/٤)(٢٩/٥، ٢٣٠).

(٢) انظر: الإنصاف (٣٢٣/٤)(٦٢٦/٦، ٦٧٨).

(٣) انظر: الإنصاف (١٨٢/٢). وانظر: قواعد ابن رجب (٣٢٤/٢) حاشية (٣).

(٤) انظر: فتح العزيز (١٩٦/٢).

(٥) انظر: بدائع الفوائد (١٤٩٠/٤).

(٦) انظر: الفروع (٣٤٣/٢، ٣٦٩)(١٧٦/٨)(٢٦٥/٩)(١١٢/١١).

وإذا ما سلكنا الطريق الآخر لنسبة الكتاب وهو إهدار اسم المؤلف وأبيه وكنيته، بقي لنا من المحددات: أن المؤلف عكبري حنبلي، معاصر للموفق ابن قدامة أو متأخر عنه، فيدور الاحتمال حينئذ بين رجلين من قائمة الرجال العكبريين المتقدمة في المطلب الأول، هما:

الأول: صاحبنا السابق: أبو علي ابن شهاب العكبري (القرن السابع –كما تقدم–).

الثاني: جلال الدين أبي محمد عبد الجبار بن عبد الخالق العكبري (ت ٦٨١ هـ).

له: (المقدمة في أصول الفقه). وهو مترجم في ذيل طبقات الحنابلة[١]، **ووقفت له على ترجمة نفيسة تفرد بها ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين** نقلا عن خط الحافظ أبو العلاء الفرضي تلميذ العكبري المذكور، ذكر من مصنفاته إضافة لـ (المقدمة في أصول الفقه) المذكورة عند ابن رجب: (عذيقة الحذيفة في علم الخلاف بين الأئمة)، وكتاب (النصوص في استنباط المنصوص)، كذا وقعت تسمية الكتابين في مطبوعة طبقات النحاة لابن قاضي شهبة[٢]، ولم يذكرهما ابن رجب، بل ذكر كتاباً له في (الخلاف) من غير أن يسميه.

والواقع أن كتابنا محل البحث يصح أن يوصف بأنه (مقدمة في أصول الفقه)، لكن هذا لا يقوى على معارضة نسبة الكتاب لابن شهاب العكبري صاحب عيون الأدلة؛ إذ صرح ابن مفلح بنسبة نقول في الكتاب إليه، وإنما ذكرت ما ذكرت تتميما للبحث.

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/١٦٢– ١٦٥).

(٢) انظر: طبقات النحاة واللغويين (ص/٣٩١).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١- نسبة الكتاب لمؤلفه الصحيح: أبو علي ابن شهاب العكبري صاحب (عيون المسائل) وهو من كتب الحنابلة المشهورة، وتخطئة نسبته: لأبي علي الحسن بن شهاب العكبري المتقدم وفاة (ت ٤٢٨هـ).

٢- الاستدلال على الحقبة التي عاش فيها المؤلف مما خلت كتب التراجم عنه فيما أعلم، وأنه من علماء القرن السابع؛ إذ ينقل عن ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، وأول من نقل عن كتابه (عيون المسائل) ابن تميم (ت قبل ٦٧٥هـ) فهو من أهل هذه الفترة.

٣- من المصادر التي أفاد منها ابن شهاب في رسالته (الجدل) لابن عقيل، إضافة للعدة وروضة الناظر.

٤- النسخة الخطية الفريدة المتأخرة للكتاب فيها سقم[١] يوجب تصويب النص من خلال فهم السياق والرجوع إلى المصادر، وقد توبعت النسخة الخطية على ذلك في مطبوعات الكتاب، مثاله:

أ- قوله: "قول الصحابي الواحد لا يخلو: أن يكون مخالفاً للقياس -فيكون سنة ونقلاً- أو يكون اجتهادا كقول عمر رضي الله عنه: (في عين الفرس ربع قيمتها)"[٢]، وصواب العبارة كما في جدل ابن عقيل: "ولا يكون"[٣] بدل "أو يكون"، فانقلب المعنى؛ فالمؤلف ما زال في القسم الأول، وقول عمر هذا ليس من قبيل الاجتهاد حتى يقال: (أو)، وأشار إلى القسم الثاني بقوله: "وإن وافق القياس ولم يخالف غيره ..." يعني: إن كان محل اجتهاد.

---

(١) وفي ضمن المجموع نسخة من مختصر الروضة للطوفي سقيمة أيضا. انظر: مختصر الروضة (ص/ك).

(٢) انظر: الرسالة (ص/١٤٠) ط. موفق، الرسالة (ص/٨٣) ط. السبيعي.

(٣) انظر: الجدل (ص/٢٦٨).

ب- في المسألة السابقة قال: "وفي المواضع التي ذكرنا قوله حجة وهو مقدم على القياس "[١]، لعل صوابها: "فهو"، أي: أنه حجة، ومرتبة حجيته تقديمه على القياس لا تأخيره.

ج- قوله: " ولو قلت [في الواجب]: ما كان في تركه عقاب: أجزأ وتميز من المندوب"[٢]، لعل صوابها: "عن المندوب".

د- قوله في تحقيق المناط: "وهذا من صورة كل شريعة "[٣]، ولعل صوابها: "من ضرورة "؛ أي: أن الشرائع جميعا لا بد فيها من تحقيق للمناط؛ لامتناع التنصيص على آحاد الصور.

هـ- وفي المسألة السابقة: " لأن التنصيص عدالة كل شاهد وقدرها كفاية كل شخص لا بوحدة "[٤]، وهنا جملة أخطاء: سقطت (على) بين (التنصيص) و(عدالة)، و(قدرها) لعل صوابها (قدر)، والتصويبين من المستصفى[٥]، وأما (لا بوحدة) فأقرب رسم إليها (لا يوجد) فزاد الناسخ هاء، وهذا كثير في المخطوطات؛ كأن يظن الناسخ النقطة حرف هاء ونحوه. فصواب العبارة: " لأن التنصيص على عدالة كل شاهد وقدر كفاية كل شخص: لا يوجد "أي: لا وجود له في الشرائع، فلا مناص من تنزيل القواعد على الأعيان بتحقيق المناط.

ثانياً: التوصيات:

١) إعادة تحقيق الكتاب منسوباً لمؤلفه الصحيح، ومصححاً من غير متابعة النسخة الخطية في أوهامها.

٢) تفعيل الدراسات المعنية بتصحيح المصنفات إلى أصحابها في أصول الفقه وغيره

---

(١) انظر: الرسالة (ص/١٤١) ط. موفق، الرسالة (ص/٨٤) ط. السبيعي.

(٢) انظر: الرسالة (ص/٣٦) ط. موفق، الرسالة (ص/٢٤) ط. السبيعي.

(٣) انظر: الرسالة (ص/٨٢) ط. موفق، الرسالة (ص/٤٩) ط. السبيعي.

(٤) انظر: الرسالة (ص/٨٢) ط. موفق، الرسالة (ص/٤٩) ط. السبيعي. وفي ط. السبيعي: (لا بوحدها) بدل (بوحدة).

(٥) انظر: المستصفى (ص/٨٢).

من الفنون، فكم من كتاب جهلت نسبته أو نسب إلى غير صاحبه خطأ، فترتب على ذلك جملة من الأخطاء العلمية في نسبة الأقوال إلى غير أصحابها أو النتائج التأريخية المبنية على تلك المقدمات.

٣) دراسة نص الرسالة دراسة دقيقة تعنى بتحليل المصادر التي رجع إليها المصنف على جهة الحصر ما أمكن، وأوجه استفادته منها.

المصادر والمراجع

١.	أثر الحنفية الأصولي على القاضي أبي يعلى وجهوده في تتبع آثار الحنابلة الأصولية، المؤلف: محمد طارق الفوزان، الناشر: دار التحبير، الطبعة الأولى، ١٤٤٦هـ-٢٠٢٤م.
٢.	أصول الفقه : لشمس الدين محمد بن مفلح (ت ٧٦٣)، تحقيق : د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. الأولى ١٤٢٠هـ.
٣.	الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥)، تحقيق : محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ.
٤.	بدائع الفوائد : لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)، تحقيق : علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة، ط. الثانية ١٤٢٧هـ.
٥.	تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها (تاريخ بغداد) : لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق : بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى ١٤٢٢هـ.
٦.	تقرير القواعد وتحرير الفوائد : لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ٧٩٥)، تحقيق : مشهور بن حسن آل مشهور، دار ابن القيم-الرياض، دار ابن عفان-القاهرة، ط. الثانية ١٤٢٩هـ.
٧.	التمهيد في أصول الفقه : لمحفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني (ت ٥١٠)، تحقيق : د. مفيد أبو عمشة ومحمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.
٨.	الجدل (صناعة الجدل على طريقة الفقهاء) : لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل (ت ٥١٣)، تحقيق : د. علي بن عبد العزيز العميريني، مكتبة التوبة، الرياض، ط. الأولى ١٤١٨هـ.

٩.	الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد : ليوسف بن حسن ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩)، تحقيق : د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. الأولى ١٤٢١هـ.
١٠.	الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لمجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي (ت ٩٢٨)، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية.
١١.	الذيل على طبقات الحنابلة : لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت ٧٩٥)، تحقيق : د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. الأولى ١٤٢٥هـ.
١٢.	رسالة في أصول الفقه : لأبي علي الحسن بن شهاب العكبري (ت ٤٢٨)، مخطوط، محفوظ بمكتبة وزارة الأوقاف في الكويت، برقم (٤/٣٤٥).
١٣.	الرسالة= رسالة في أصول الفقه : لأبي علي الحسن بن شهاب العكبري (ت ٤٢٨)، تحقيق : د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة المكية-مكة، المكتبة البغدادية، ط. الأولى ١٤١٣. وهي الطبعة المرادة عند إطلاق العزو.
١٤.	الرسالة= رسالة في أصول الفقه : لأبي علي الحسن بن شهاب العكبري (ت ٤٢٨)، تحقيق : د. بدر ناصر السبيعي، دار لطائف- الكويت، ط. الأولى ٢٠١٧هـ.
١٥.	روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. تأليف: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة. تحقيق: شعبان إسماعيل. مؤسسة الريان، بيروت. ط/١، ١٤١٩هـ.
١٦.	رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء : لأبي المواهب الحسين بن محمد العكبري (القرن الخامس)، تحقيق: د. خالد الخشلان ود. ناصر السلامة، دار إشبيليا، الرياض، ط. الأولى ١٤٢١هـ.

١٧.	السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة : لمحمد بن عبد الله بن حميد (ت ١٢٩٥)، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وبكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤١٦هـ.
١٨.	شرح المقنع : لمسعود بن أحمد الحارثي (ت ٧١١)، تحقيق : مجموعة من الباحثات، دار غراس، الكويت، ط. الأولى ١٤٣٤.
١٩.	طبقات الحنابلة : لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨)، تحقيق : د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. الأولى ١٤٢٥هـ.
٢٠.	طبقات النحاة واللغويين، لأبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة (ت ٨٥١)، تحقيق: د. خالد السويدي وعارف عبد الغني، دار سعد الدين–دمشق، الطبعة الأولى.
٢١.	العدة في أصول الفقه: لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨)، تحقيق: د. أحمد بن علي المباركي، ط. الثالثة ١٤١٤هـ.
٢٢.	الفروع : لشمس الدين محمد بن مفلح (ت ٧٦٣)، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة–بيروت، ط. الأولى ١٤٢٤هـ.
٢٣.	الكافية في الجدل، تأليف: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦)، تحقيق: د. أحمد محمد عروبي، سنة النشر: ١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤م.
٢٤.	مختصر ابن تميم على مذهب الإمام أحمد : لمحمد بن تميم الحراني (ت ٦٧٥)، تحقيق : علي بن إبراهيم القصير، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى ١٤٢٩هـ.
٢٥.	مختصر الروضة، لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت٧١٦هـ)، تحقيق: محمد بن طارق الفوزان، مكتبة دار المنهاج – الرياض، ط. الأولى ١٤٣٥هـ.
٢٦.	مختصر طبقات الحنابلة : لمحمد جميل الشطي (ت ١٣٧٩)، تحقيق : فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٧.	المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل: لبكر بن عبد الله أبو زيد (ت ١٤٢٩)، دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى ١٤١٧هـ.
٢٨.	المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته: للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٢٣هـ.
٢٩.	المستصفى، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٣٠.	معجم الكتب: ليوسف بن حسن ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩)، تحقيق: يسري عبدالغني البشري، مكتبة ابن سينا، مصر.
٣١.	معجم مصنفات الحنابلة : للدكتور عبد الله بن محمد الطريقي، ط. الأولى ١٤٢٢هـ.
٣٢.	المقترح في المصطلح : لمحمد بن محمد البروي (ت ٥٦٧)، تحقيق : د. شريفة بنت علي الحوشاني، دار الوراق، الرياض، ط. الأولى ١٤٢٤.
٣٣.	المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح (ت ٨٨٤)، تحقيق : د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى ١٤١٠هـ.
٣٤.	المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد : لمجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي (ت ٩٢٨)، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط، دار صادر، بيروت، ط. الأولى ١٩٩٧م.
٣٥.	المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم للدكتور عبد الملك بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
٣٦.	النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل : لمحمد كمال الدين بن

	محمد الغزي، تحقيق : محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر–بيروت، دار الفكر–دمشق، ١٤٠٢هـ.
٣٧.	الواضح في أصول الفقه: لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل (ت ٥١٣)، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٢٠هـ.